

الإمارات.. داعم رئيسي لحشد الجهود الدولية لحماية المحيطات



رسخت الإمارات مكانتها ضمن قائمة أبرز الدول الداعمة لجهود حماية المحيطات والبيئة البحرية عالمياً، انسجاماً مع رؤيتها والتزامها بدفع الجهود الدولية الرامية للحدّ من تداعيات تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. وتتبوأ الإمارات مرتبة متقدمة في المؤشرات الدولية الخاصة بحماية المحيطات، حيث تحتل المركز 15 في مؤشر «قوة تلوث المحيطات»، ضمن تقرير مؤشر الازدهار. والمركز 20 في هدف مؤشر «صحة المحيط - المياه النظيفة»، ضمن مؤشر أهداف التنمية المستدامة، الصادر عن مؤسسة «بيرتلان ستيفتينج»، وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

وتشارك الإمارات غداً العالم الاحتفاء بـ «يوم المحيطات» الذي أقرته الأمم المتحدة في 8 يونيو، من كل عام، مناسبة للتوعية بأهمية المحافظة على المحيطات وحمايتها من التلوث، لدورها الرئيس في الحياة اليومية، حيث تعد من أبرز مصادر الغذاء التي يعتمد عليها البشر، كما تعدّ مورداً اقتصادياً مهماً، حيث يتوقع أن يبلغ عدد العاملين في الصناعات القائمة على المحيطات، بحلول عام 2030، ما يزيد على 40 مليوناً.

والى جانب دورها في تأمين الغذاء، تؤدي المحيطات دوراً بيئياً بالغ التأثير، حيث تنتج ما لا يقل عن 50% من

الأوكسجين الموجود على الأرض. كما تمتص المحيطات نحو 30%، من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، ما يمنع تأثيرات الاحترار العالمي.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، تصاعدت وتيرة الجهود الإماراتية في حماية المحيطات عالمياً؛ ففي أكتوبر الماضي، وعلى هامش أعمال اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقمة التنوع البيولوجي، نظمت الإمارات، بالتعاون مع حكومات فيجي، وكينيا، والنرويج، وبالاو، والبرتغال، والسويد، اجتماع طاولة مستديرة لمجموعة من حماية المحيطات، لمناقشة مستجدات ومنجزات العمل لعامي 2020 و2021.

ومثل اتفاق استهداف الحفاظ على 30% من المحيطات بحلول 2030، أحد أهم مخرجات الاجتماع. كما شملت المخرجات طرح إمكانية التوصل إلى اتفاقات تمويل أو استثمار لكلفة إدارة مناطق المحميات البحرية، والتوصل إلى اتفاق ومعااهدة عالمية، للحد من التلوث البلاستيكي للبيئة البحرية، والتوصل إلى آليات عمل تعزز المخزون المستدام للصيد الذي انخفض من 90% في سبعينات القرن الماضي إلى 65% حالياً.

واقترح المشاركون في الاجتماع، تخصيص 30 مليار دولار سنوياً، لجهود العمل من أجل المناخ التي تسهم في حماية صحة المحيطات.

وانضمت الإمارات إلى التحالف العالمي للمحيطات الذي أطلقته المملكة المتحدة، لتعزيز حماية المحيطات والبيئة البحرية، عالمياً، من الضغوط التي تواجهها، كالتلوث والتغير المناخي والصيد الجائر، لما تمثله من قيمة اقتصادية وبيئية عالية الأهمية لاستدامة كوكب الأرض.

ويتألف التحالف من 32 دولة عضواً، ويدعو ضمن استراتيجيته عمله إلى حماية 30% على الأقل من المحيطات في العالم، بحلول 2030، عبر التوسع في المناطق المحمية البحرية، وتعدّ الإمارات الدولة الأولى التي تنضم إلى التحالف في منطقة الشرق الأوسط.

ومحلياً عملت دولة الإمارات على تعزيز حماية البيئة البحرية، عبر منظومة متكاملة من الجهود، تشمل إيجاد بنية تشريعية، دائمة التحديث، أوجدت إطاراً عاماً، لمواجهة تحديات تلوث البيئة البحرية والصيد الجائر. كما أصدرت عدداً من القرارات التي أسهمت في الحفاظ على كثير من أنواع الأسماك الحيوية، عبر تحديد مواسم الصيد الخاص بها، (والأطوال والأحجام المسموح باصطيادها. (وام